كيف أصبحت الجامعات الإسرائيلية ذراعًا للاستعمار الاستيطاني؟

كتبه مارسي نيومان | 5 مارس ,2024

ترجمة وتحرير: نون بوست

تـدخّل المجـالس التشريعيـة الأمريكيـة في الممارسـات الجامعيـة مثـل الحيـازة والتنـوع والإنصـاف والشمول آخذ في التزايد. وفي الآونة الأخيرة، حاول مجلس النواب في ولاية إنديانا تشريع "التنوع الفكري" من خلال إلزام الأكاديميّين بمشاركة مجموعة متنوعة من وجهات النظر التي يمكن تقييمها عندما يكونون جاهزين للمراجعة. وعلى المستوى الوطني، تتعرض مؤسسات النخبة للهجوم إذا لم تكن إدارتها صهيونية بما فيه الكفاية.

تعدي الحكومة على الطبيعة الطبقية للحرية الأكاديمية يجسّد بالضبط كيفية تدخّل الحكومة الإسرائيلية في حياة أعضاء هيئة التدريس والطلاب. والفرق أن مثل هذا التدخل في "إسرائيل" يدخل ضمن النظام. لهذا السبب، يعد كتاب مايا ويند بعنوان "أبراج العاج والفولاذ: كيف تنكر الجامعات الإسرائيلية الحرية الفلسطينية" أداة بالغة الأهمية لأي شخص ينتمي إلى الحياة الأكاديمية – الطلاب أو أعضاء هيئة التدريس أو الموظفين، وهو أيضًا عمل سيجدُه الأشخاص المشاركون في حركة المقاطعة وسحب الاستثمارات وفرض العقوبات ضروريًا، ذلك أن تحليله المنهجي

وتاريخه وبياناته القوية هي الذخيرة التي نحتاجها لمحاربة أولئك الذين يفترضون خطأً أن مقاطعة المؤسسات الأكاديمية الإسرائيلية تقوّض الحرية الأكاديمية.

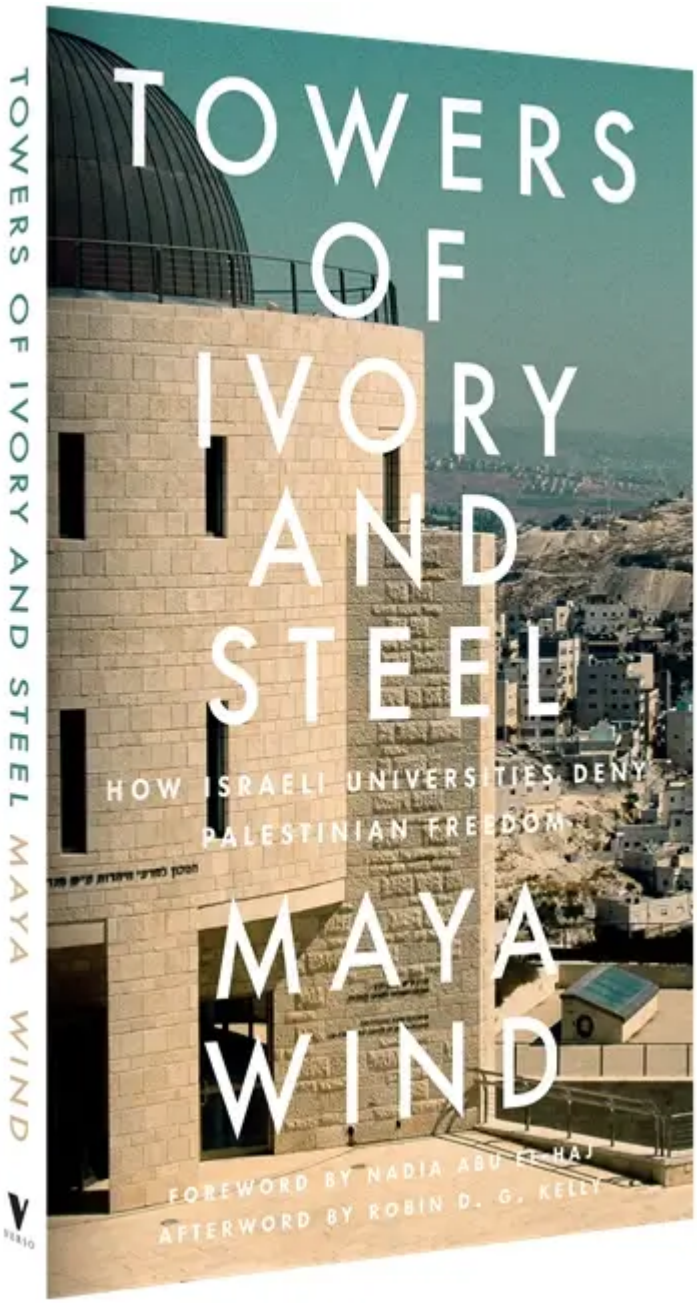

يتكون كتاب ويند من جزأين، أحدهما عن التواطؤ والآخر عن القمع. يبدأ الكتاب ويختتم بمقالتين رائعتين بقلم نادية أبو الحاج وروبن دي جي كيلي. يوضّح القسم الأول من كتاب ويند كيف أن المؤسسات الأكاديمية الإسرائيلية تقوم على أساس الدولة الاستعمارية الاستيطانية العسكرية، بينما يعنى النصف الثاني بكيفية تطبيق تلك المؤسسات للفصل العنصري وقمع الطلاب وأعضاء هيئة التدريس الفلسطينيين.

منذ البداية، كان عمل ويند واضحا بشكل لا لبس فيه: "ليست الجامعات الإسرائيلية مستقلة عن الدولة الأمنية الإسرائيلية، بل تمثّل بالأحرى امتدادًا لعنفها" (ص 13). وفي جميع أنحاء كتابها،

يكتسب القراء نظرة ثاقبة حول كيفية قيام الجامعات الإسرائيلية بإنشاء المعرفة اللازمة لترشيد وإضفاء الشرعية على نظام الفصل العنصري الإسرائيلي.

تتضمن الأدلة المجمّعة في كتاب ويند القوي مجموعة متنوعة من المواد التي يمكن لإسرائيلية أشكنازية مثل ويند الوصول إليها، علمًا بأنها بدأت نضالها ضد الصهيونية عندما كانت مراهقة بما في ذلك رفضها الخدمة في الجيش الإسرائيلي. وبالاعتماد على الأبحاث التي أجراها باحثون وناشطون فلسطينيون إلى جانب وثائق من الأرشيف الحكومي والعسكري الإسرائيلي، تكشف ويند على وجه التحديد كيف تتواطأ الجامعات الإسرائيلية في انتهاك الحقوق الفلسطينية داخل الأوساط الأكاديمية وخارجها.

الجامعة والمستعمرة

من خلال ترسيخ دور الجامعات الإسرائيلية في الاستعمار الاستيطاني، توضّح ويند أنه "حتى قبل تأسيس إسرائيل، أسست الحركة الصهيونية ثلاث جامعات كان الهدف منها بوضوح خدمة الأهداف الإقليمية للحركة في فلسطين". (ص23) وتم تصميم الجامعة العبرية (1918) لتكون "موقعًا استراتيجيًا للحركة الصهيونية وإقامة مطالبة سياسية رمزية بالقدس"، في حين تم إنشاء معهد التخنيون (1925) ومعهد وايزمان (1934) "لتعزيز التطور العلمي والتكنولوجي في إسرائيل" (ص 23).

شاركت كل مؤسسة في النكبة من خلال استضافة "الفيلق العلمي" التابع للهاغاناه، الذي فتح قواعد في الجامعات الثلاثة للبحث وصقل القدرات العسكرية" (ص 23). وشارك أعضاء هيئة التدريس والطلاب في إنتاج الأسلحة والأسلحة البيولوجية في حرمهم الجامعي لخدمة الميليشيات الصهيونية التي من شأنها طرد الفلسطينيين وذبحهم. ودُمج الفيلق العلمي لاحقًا في وزارة الدفاع وأدى إلى إنشاء شركات تصنيع الأسلحة الرائدة في إسرائيل، مثل رافائيل وصناعات الطيران الإسرائيلية – نتيجة للاختلاط بين الأوساط الأكاديمية والدولة. كما توضح ويند، فإن "الصناعات العسكرية لدولة إسرائيل وجامعاتها كانت دائما تُشَكَّل بشكل مشترك. لقد ولدت الجامعات ومُوّلت وطُورت أبحاثها العلمية من خلال الدولة الأمنية الإسرائيلية وشركات الأسلحة الإسرائيلية. (ص: 105)

وفي حين ركّز أحد ذراعي الأوساط الأكاديمية الإسرائيلية بالتأكيد على بناء ترسانته، ركز ذراعه الآخر على تطوير مشروعه الديموغرافي والتوسّعي الإقليمي: "لقد التزمت جامعاتهم وأبحاثهم وخبراتهم المعمارية والتخطيطية تجاه المشروع الإقليمي والديموغرافي للدولة". (ص 60)

بعبارة أخرى، إن الجامعات الإسرائيلية جزء لا يتجزأ من عملية التهويد. سواء كان الأمر يتعلق باحتلال الأراضي في الشيخ بدر أو العيسوية لصالح حرم الجامعة العبرية الغربية والشرقية في القدس، فإن جميع الجامعات في "إسرائيل" قامت بضم الأراضي الفلسطينية. وتنسق مراكز

الشرطة في الأحياء الجامعية مع أمن الحرم الجامعي، "المكون من جنود مقاتلين إسرائيليين سابقين، ولا يزال الكثير منهم يخدمون في وحدات احتياطية قتالية" والشرطة الفلسطينية داخل الحرم الجامعي وخارجه. (ص 148) ليس من المستبعد أن نرى أوجه التشابه بين الجامعات الأمريكية الحضرية ودورها في التحسين والرقابة على مجتمعات المدن الداخلية

لكن الجامعات الإسرائيلية لا تركز اهتمامها فقط على ضم الأراضي بالقرب من الخط الأخضر. لقد صُمّمت جامعة حيفا "لتعزيز المشروع الديموغرافي الإقليمي لإسرائيل" (ص 71) على أرض الخريبة. وقد "ساهمت أقسام التخطيط الحضري والجغرافيا التابعة لها بخبراتها في تقييم وتحسين وتصميم سياسات "التهويد". (ص 72) وقد ساهم الإنتاج العلمي لأعضاء هيئة التدريس في السياسات الداعمة لوزارة الدفاع التي "تبني مبررات علمية لطرد المواطنين الفلسطينيين واحتوائهم والتمييز ضدهم، إلى جانب الاستثمار الحصري والمتزايد في المستوطنات اليهودية في الجليل". (ص 73)

على نحو مماثل، "تأسست جامعة بن غوريون سنة 1969 بهدف واضح هو "تطوير النقب"، وكما يقول المثل الصهيوني "جعل الصحراء تزدهر". (ص 76) وكما هو الحال في الجليل، عملت "إسرائيل" على احتواء السكان البدو الفلسطينيين من خلال تقليص الوصول إلى أراضيهم وإعادة توطينهم مع الشعب اليهودي الأقل رغبة – في البداية، العرب والهند – في صحراء النقب.

خرجت أحدث جامعة في "إسرائيل" إلى الوجود بنفس الطريقة التي ظهرت بها الجامعات التي سبقتها، على أرض مسروقة من قرى فلسطينية مثل كفل حارس ومردا. وكما أوضحت ويند، فإن مؤسسة جامعة آرييل لديها نفس الأجندة تمامًا مثل نظيراتها. وفي الواقع، يُنظر إلى آرييل على أنها سلف لترسيخ ضم جزء كبير من الضفة الغربية. وحسب الكاتبة فإن هذه الجامعة "حوّلت التصور العام الإسرائيلي من مستوطنة غير قانونية ومدججة بالسلاح إلى إحدى ضواحي تل أبيب". (ص 81) وتعزز الجامعة والمستوطنة بعضهما البعض، حيث "تمنح المؤسسة درجات علمية كوسيلة لتوسيع السيادة الإسرائيلية وتعزيز ضم الأراضي الفلسطينية المحتلة". (ص 84)

المجمع الجامعي العسكري الصناعي

تقوم ويند بعمل ممتاز في توضيح كيفية إنشاء المؤسسات لخدمة الأهداف الصهيونية، ولكن من المثير للاهتمام بشكل خاص أن نقرأ عن الطرق التي تشارك بها مجموعة واسعة من التخصصات الأكاديمية في خلق الحقائق على الأرض للدولة الإسرائيلية: علم الآثار والقانون والفلسفة ودراسات الشرق الأوسط والتاريخ وعلم الاجتماع والهندسة المعمارية والأنثروبولوجيا والسياسة والحوكمة والدراسات الثقافية والبرامج المتخصصة التي تدمج العمل العسكري والأكاديمي مع قطاع التكنولوجيا العالية. وباستخدام الأدلة من كل تخصص، توضح ويند الاستخدام التاريخي والمستمر لكيفية عمل الأوساط الأكاديمية على تهجير وتعطيل حياة الفلسطينيين.

في بعض المجالات، مثل دراسات الشرق الأوسط، يتيح "الباب الدوار" للموظفين بين الدولة والشركة والجامعة تطوير مجمعها الجامعي العسكري الصناعي، حيث "شكل هذا التشابك بين الخبرة الجامعية والعسكرية والدولة النظام في سنواته الأولى. لقد تنقل العديد من الباحثين الإسرائيليين المؤسسين في دراسات الشرق الأوسط أو شغلوا أدوارًا موازية في الأوساط الأكاديمية والمؤسسة الأمنية أو كانوا ملزمين بالولاء والالتزامات السرية تجاه أجهزة الدولة". (ص. 49) ومن بين المساهمات المختلفة التي سهّلها هذا الاختلاط هيئة التدريس في جامعة تل أبيب التي منعت عودة اللاجئين الفلسطينيين بعد صدور قرار الأمم المتحدة عدد 194.

ويظهر التواطؤ بين الدولة والأوساط الأكاديمية اليوم في إنشاء برامج مثل برنامج الاستخبارات هافاتزالوت في الجامعة العبرية. كان مطلوبا من الجامعة تقديم تنازلات لاستضافة البرنامج، بما في ذلك "التدخل العسكري الإسرائيلي بعيد المدى في محتوى البرنامج وبنيته وموظفيه والبنية التحتية في الحرم الجامعي". (ص. 53) وقد احتج الطلاب الفلسطينيون على هذا البرنامج، بما في ذلك عرض فيلم يوثق ما شعروا به عند مقابلة طلاب هافاتزالوت في فصولهم الدراسية، وقد وُبّخوا على أفعالهم – بما في ذلك دعوات لإجراء تحقيقات جنائية من الكنيست. وتبدو هذه التصرفات صحيحة ونحن نشهد تجاوز الكونغرس من خلال التحقيق في ردود أفعال الحرم الجامعي على حرب الإبادة الجماعية التي تشنها إسرائيل على غزة.

قمع الطلاب الفلسطينيين

الأهم من ذلك، أن معاملة الطلاب الفلسطينيين تشغل جزءًا مهمًا من كتاب ويند، وخاصة قطاع التعليم على نطاق أوسع، لأنها تؤثر على المواطنين الفلسطينيين في "إسرائيل" ومعلميهم، وكلاهما خضع لعقود من الرقابة والتمييز. وحتى التعليم الثانوي في "إسرائيل" كان إلى حد كبير من اختصاص الدولة الأمنية. وذكرت ويند أنه "في سنة 2020، التقى المدير العام لوزارة التربية والتعليم مع الشاباك لمناقشة فحص المعلمين المواطنين الفلسطينيين بحثًا عن التطرف". (ص. 137)

ويتطلب القبول في الجامعات الإسرائيلية التغلب على عقبات مختلفة، بما في ذلك التسجيل في المدارس التي تعاني من نقص التمويل، واجتياز الاختبارات النفسية لبرامج مثل الطب، هذا إلى جانب العنصرية الروتينية المطبقة على المواطنين غير اليهود. وبالنسبة لأولئك الذين ينجحون في اجتياز هذه الصعوبات والتسجيل في إحدى الجامعات الإسرائيلية، هناك حواجز يومية يجب مواجهتها، بدءًا من القبول في سكن الطلاب وحتى مواجهة المضايقات في الحرم الجامعي. وعندما تحاول الجامعات الإسرائيلية تحدي هذه السياسات، فإنها لا تنحاز أبدًا إلى طلابها الفلسطينيين: "ما يبقى دون معالجة ولا يمكن وصفه بالنسبة لإدارات الجامعات هو اصطفافها وتعاونها مع النظام الإسرائيلي صاحب السياسات التمييزية". في الواقع، تخبرنا ويند، أن "الهوية الفلسطينية نفسها كان يُنظر إليها دائمًا على أنها 'تهديد أمني' في الحرم الجامعي الإسرائيلي" (ص 146).

يتجلى تمكين قمع التعبير الطلابي الفلسطيني، وخاصة أولئك الذين ينخرطون في النشاط الجامعي،

في منظمة "إن أردتم"، وهي منظمة تابعة لحزب الليكود تسعى إلى "مراقبة أعضاء هيئة التدريس اليهود "اليساريين" وترهيب المجموعات الطلابية الفلسطينية"، ولها فروع في جميع حرم الجامعات الإسرائيلية. (ص 117)

ويُذكر أن أعضاء هيئة التدريس ليسوا محصنين ضد مثل هذه الرقابة إذا كانت أبحاثهم ومحاضراتهم تهدد الدولة، وقد أدت معلومات "إن أردتم" إلى طرد علماء السياسة حاييم يعقوبي ونيف غوردون من جامعة بن غوريون. وبطبيعة الحال، فإن عمل إيلان بابي وتلميذه تيودور كاتز في جامعة حيفا هما مثالان إضافيان سيئا السمعة ناقشتهما ويند.

وتغطي مبادرة ويند أيضًا التعليم الجامعي الفلسطيني على نطاق أوسع، بما في ذلك التدخل الإسرائيلي في إنشاء وإدارة الجامعات في الضفة الغربية وقطاع غزة. وكثيرا ما أدت مراقبة النشاط الطلابي في الجامعات بالضفة الغربية إلى قمع عسكري عنيف، وهو الرصد الذي أصبح ممكنا بفضل المعرفة والأسلحة التي ينتجها المجمع الصناعي العسكري الجامعي في إسرائيل. ويرتبط هذا القمع الذي يعاني منه العديد من الفلسطينيين على أيدي نظام الفصل العنصري الإسرائيلي ارتباطًا مباشرًا بالخطوط من الجامعة إلى السجون.

ووفقاً لبحث ويند، "لم يعرض أي رئيس جامعة إسرائيلية أو مدير بارز التدخل" نيابة عن أعضاء هيئة التدريس أو الطلاب الفلسطينيين الذين يواجهون الغزوات العسكرية الإسرائيلية لحرمهم الجامعي. وفي الواقع، "حتى أن رئيس جامعة تل أبيب دعا في سنة 1986 إلى إغلاق جامعة بيرزيت من قبل الحكومة العسكرية الإسرائيلية". (ص 166) وكما تؤرخ ويند بدقة، هناك صمت مطبق داخل قاعات الأوساط الأكاديمية الإسرائيلية تجاه أي انتهاك لحق الفلسطيني في التعليم. وهذا وحده ينبغي أن يكون بمثابة دعوة للانضمام إلى المقاطعة الأكاديمية.

ويجب أن تكون هذه الأمثلة والتواريخ، الموجودة إلى حد كبير في الواقع الحالي للأوساط الأكاديمية الإسرائيلية، سببًا كافيًا للأكاديميين للانضمام إلى حركة المقاطعة كأفراد وأعضاء في المنظمات المهنية. إن كتاب ويند واضح للغاية: "لا تستمر الجامعات الإسرائيلية في المشاركة بنشاط في عنف الدولة الإسرائيلية ضد الفلسطينيين فحسب، بل أيضًا في المساهمة بمواردها وأبحاثها ومنحها الدراسية للحفاظ على هذا القمع والدفاع عنه وتبريره". (ص: 178)

المصدر: موندويس

رابط المقال : https://www.noonpost.com/202108/